السنة الجامعية: 2025 - 2026
المستوى: الثانية ليسانس
التخصص: علوم التسيير
المدة: ساعة ونصف

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الإسم واللقب:
التاريخ : 10/01/2026

التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية في مقياس مالية عمومية

الجواب الأول: (04 نقاط)

وضح العبارات التالية:

1. قاعدة **عدم التخصيص**: يعني عدم تخصيص أي نوع من الإيرادات إلى نوع معين من النفقات بعينها.
2. النفقة هي **مبلغ نقدي**: أي يقصد بها السيولة فقط.
3. النفقة هي **مبلغ من المال**: يعني مبلغ نقدي أو عيني وهو المصطلح الأدق لتعريف النفقة.
4. يتخذ **الرسم صفة الاختيار** تارة **والاجبار** تارة أخرى: الأولى في حالة عدم طلب الخدمة والثانية في حالة طلب الخدمة.

الجواب الثاني: (05 نقاط)

اعتمادا على الجدول أدناه، **وضح وضعية الموازنة العمومية للجزائر في كل سنة**، علما أن **الوحدة** هي **مليار دج**.

الموازنة العمومية = الإيرادات العمومية - النفقات العمومية (0.25)

وضعية الموازنة العمومية (2024): فائض. **(1)**

وضعية الموازنة العمومية (2025): عجز. **(1)**

وضعية الموازنة العمومية (2026): توازن. **(1)**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية (0.25)	الموازنة العمومية
2024	5314	3180	9329	**(0.25)** 8494	**(0.25)** 835
2025	6311	4900	5683	**(0.25)** 11211	**(0.25)** 5528-
2026	3351	4550	7901	**(0.25)** 7901	**(0.25)** 0

السؤال الثالث:(06 نقاط)

الطبيعة القانونية للموازنة العمومية

إذا كانت الميزانية العمومية هي وثيقة مالية رسمية فإنه يثور جدل حول ما إذا كانت عملا تشريعيا أو عملا إداريا وذلك لأنها تنجز من طرف الإدارة وتجاز من طرف السلطة التشريعية وللإجابة على هذا الجدل القائم فإنه توجد ثلاث آراء مختلفة هي:

الرأي الأول: (02 نقطة)

الميزانية العمومية هي قانون أي أنها عمل تشريعي كغيرها من القوانين الصادرة عن البرلمان طبقا لأحكام دستور الدولة والنظام الداخلي لمجلسها التشريعي ومن هنا نحكم عليها بأنها قانون شكلا وموضوعا.

الرأي الثاني: (02 نقطة)

الميزانية العمومية هي عمل إداري لأنها مجرد توقعات للإيرادات والنفقات مستقبلا فهي لا تحتوي على قواعد عامة ومجردة وإجازة البرلمان لها ما هي إلا رخصة للموظف المالي لممارسة صلاحياته.

الرأي الثالث: (02 نقطة)

الميزانية العمومية هي عمل قانوني وإداري ذلك أن كل ما يتعلق بالإيرادات العمومية (الضرائب خاصة) هو عمل قانوني تشريعي، وأن كل ما يتعلق بالنفقات فهو عمل إداري بحت.

الجواب الرابع: (05 نقاط)

معايير التفرقة بين النفقة العمومية والنفقة الخاصة:

المعيار القانوني: (المعيار الكلاسيكي) **(1.25 نقطة)**

والذي مفاده "تكون النفقة عامة طالما أن الطبيعة القانونية للقائم بها تسمح بإدراجه ضمن أشخاص القانون العام بغض النظر عن الهدف من هذه النفقة، سواءا كانت من أجل تحقيق منفعة عامة أو خاصة، وعليه فإن النفقة التي يتم انفاقها من قبل أحد أشخاص القانون الخاص (سواءا كان شخص طبيعي أو اعتباري)، لا تعد من قبيل النفقات العمومية حتى لوكان الهدف منها تحقيق منفعة عامة".

نقد المعيار: (1.25 نقطة)

مع تطور دور الدولة من المحايدة إلى المتدخلة فالمنتجة، انهار الأساس الذي بني عليه هذا المعيار والمتمثل في اختلاف طبيعة النشاط الحكومي عن نشاط الأفراد، حيث أصبحت الدولة تماثل في نشاطها طبيعة نشاط الأفراد كالإنتاج والتوزيع. وهذا ما دفع الفكر المالي الحديث تقديم معيار جديد يسمى بالمعيار الوظيفي.

المعيار الوظيفي: (1.25 نقطة)

وفقا لهذا المعيار، فمهما كانت طبيعة الشخص الذي يقوم بالإنفاق العام سواءا كان شخصا من أشخاص القانون العام أو الخاص، فطالما أن الإنفاق يتعلق بممارسة نشاط اقتصادي يتماثل مع الأنشطة التي يتم ممارستها في القطاع الخاص فإنه لا يعد إنفاقا عاما بل يدخل في نطاق الإنفاق الخاص بالرغم من أن الإنفاق الذي يصدر من أشخاص ذات طبيعة خاصة إستنادا إلى سلطات عامة مفوضة إليهم يعد نفقة عامة طالما أنه يتعلق بالوظائف السيادية للدولة.

نقد المعيار: (1.25 نقطة)

إن هذا المعيار لم يأتي بالجديد ، فلا يعدو أن يكون توضيحا للمعيار القانوني.

أستاذة المقياس: د. سلمى بوكبوس